

فَالْمَطْبَعُ الْيَوْمَ لِحَمْدِ اللَّهِ الْكَافِي

واحد مائة وثمانين

الف ٢٠

٥٤٥

في نسخة

كتاب نسخة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن بين لنا الحلال والحرام وادفع لنا الاحكام بانزال كتابه على نبيه خاتم الانبياء عليهم الصلوة والسلام وفصل لنا المشتبهات والمخفيات ببيان مبيبه سيد الكرام اشهد انه لا اله الا هو وحده لا شريك في احسن الانظام واشهد ان سيدنا ومولانا محمد احمد ورسوله صاحب العز والمقام صلى الله عليه وعلى آله وصحبه هداة الانام وعلى من تبعهم من المجتهدين والمحدثين والفقهاء والاصوليين وسائر العلماء الفخام وليعد فيقول الراجي عفو ربه القوسى ابو الحسنات محمد عبد الحى الملك الشوى تجا وز الله عن ذنبه الجاني الخفي قد اشتهر بين العوام كالانعام ان الحنفية لا يجوزون الحمد على من زنى بامه او غيرها من محارمه وصار ذلك مفتحة بينهم ومنشا الطعن عليهم وكيس كذلك عند الحنفية ولا عند غيرهم من الطوائف الباقية من علماء اهل السنة نعم ذكرت الحنفية ان من كذب بجرمه فوطئ بعد التكا حسيق طعن الله عنده الامام ابى حنيفة الكوفى ولم يتغير بذلك بل قال بذلك سفيان الثورى وقد خالفه فيه صاحبه ابو يوسف ومحمد واقنيا يوجب الحد وقد بلغ طعن العوام الذين لا يفهمون سر المرام على ابى حنيفة في هذه المسئلة حتى تفوه بعضهم بانه خالف فيها الله ورسوله وقد اشترك في هذا الطعن اهل الشيعة ومن قبل من اهل السنن وكيس العجب من الشيعة فانهم ليسون بالصاحبة وسلف الامة فلا عجب من الطعن على الائمة الحنفية انما العجب من جهالة اهل السنة يقولون لا يفهمون ويطعنون بما يحجبون انهم يحسنون وقد حضر عنى وانا جالس بالمسجد وقت صلوة الظهر قبل هذا الشهر لشهور اربعة وخمسة رجل شيعى ورجال من اهل السنة لفصل النزاع الواقع بينهم وبهوان الشيعى احضر كتابا لبعض

علما، مذهبيه فيه ذكر مسئلة سقوط الحد بالوطي بالمحرم بعد العقد منسوباً الى ابي حنيفة وطعن عليه
 بهذه المسئلة وادعى الشيعة ان هذا حال في مذبيكم لان سقوط الحد آية الحد وقالت اهل السنة
 بالحرمة فلما حضر واعزى وبنوا ما فيه النزاع قلت هذه المسئلة موجودة في كتبنا ونسبة
 سقوط الحد بالنكاح صحيحة الى امامنا لكن ليس ان هذا الفعل اى النكاح بالمحرم او الوطى بعده مباح
 فقال الشيعة كيف لا يكون كذلك واذا لم يحجب الحد وهو عبارة عن عقوبة السيئة علم انه لم يوجد
 الذنب فقلت الحد ليس عبارة عن مطلق العقوبة بل عن العقوبة المقدرة الشرعية كحد الزنا وحد
 شرب الخمر وحد القذف وغيره فلما كتب احدكم او ضربته المحتسب بالايدي والنعال لا يسمى
 ذلك حدا وكذا اذا قتل المحاكم رجلا مفلسا سياسته لا يسمى ذلك حدا فنادوا قلنا لا نسلم ان الحد عبارة
 عن ذلك بل هو في العرف يطلق على مطلق العقوبة فقلت لا يعتبر العرف العامي وانما يعتبر فيه العرف
 الاصطلاحي الشرعي تسئل علما، مذبيكم عن معنى الحد المذكور في كتبهم واعتبر بقولهم فانهم ايضا لا يدرون
 الا نحو ما ذكرنا فقال بين لنا نظيره فقلت نظيره شرب الخمر فيه الحد وشرب البول ليس فيه الحد
 اى العقوبة المقدرة ولا يلزم من ذلك ان يكون مباحا وخفيفا انما بل هو اشد اثما ثم عندنا تخفيفه
 وان سقط الحد في هذه المسئلة اى حد الزنا وهو الرجم او الجلد لكن يحجب فيه على الامام التفسير
 حتى يقتل سياسته فهم وان اسقطوا الحد اخذوا بقاعدة الحد وتذري بالشبهات لكنهم اوجبوا ما هو
 اشد من ذلك فامى طعن عليهم فبعد تطويل الكلام ولتقرير المرام بهت ذلك الشيعة وتكبر ونال
 اهل السنة وادفعوا الفتح والظفر ثم بلغنى الخبر من بلاد متفرقة ان العوام بالغوا في الطعن بهذه المسئلة
 وشدوا الرجال للحكم بالتضييق والاضلال وطلب منى بعض الاعجاب ان يكتب في هذا الباب
 رسالة وفيه تحقيق المراد كافية لاختيار السداد اذكر فيها الاحاديث الواردة في هذه المسئلة وفصل
 مذاهب الائمة وفهم الامة والبسط فيها مذهب السني والاشياد اركان الملة الحنيفية وادفع طعن
 به الجاهلون الخادون على ذمى المناقب الشرفية الامام ابي حنيفة الذي قال عبد الله بن المبارك
 في حقه على ما هو المشهور وقوله قول منصور له لقد زان البلاد ومن عليها امام المسلمين ابو حنيفة
 بالحكم واثار وفقه وكايات الزبور على صحيفته فماني المشركين له نظيره ولا في المغربين ولا يكونه
 ميراث شمسها الليالي ووصام نهارة شديقه فمن كافي حنيفة في علاه امام الخليقة والخليفة

اربت العائدين له سفاها خلاف الحق مع حجج ضعيفة وكيف يحل ان يؤذى فقيهه في الارض
 اتار شرفية وقد قال ابن ادرس مقالاً في صحيح النقل في حكم لطيفة بان الناس في فقه عيال
 على فقه الامام الى ضيفه فلعنة ربنا على اعدائهم على من رد قول الى ضيفه فاجبت الى متمهم
 وشرعت في النجاء مقتصرهم سميا الرسالة بالقول الجازم في سقوط الحد بصلاح المحارم
 ساكافية مسلك الانصاف باعدان طريق الامتنان جعله التنازع الحلقه وحكما اصلياً عند
 تنازع عباده وباعث المتغرة مولفه ولنجاة ولتذكر اولاً بنذامن الاحاديث الواردة في هذا الباب
 ثم نقيب بذكر المذهب فيه واحتقاق الصواب مرتباً على افادات مشتملة على مهمات الاولى
 في ايراد الاخبار مع ما لها وما عليها اخرج ابو داود في سننه عن طريق ابى الجهم عن البراء بن
 عازب قال بينما انا اطوف على ابل لي ضلت اذا قبل ركب ادوارس معهم لو ان جعل اللعاب
 يطيفون بي لمنزلي من النبي صلى الله عليه وسلم اذا اوقبته فاستخرجوا منها رجلاً فاضربوه اعنقه
 فالت عنه فذكر وانه اعرس بامرأة اميه واخرج الضامن طريق يزيد بن البراء عن اميه قال
 لقيت عُمى ومعه راية فقلت له اين تريد فقال لعنني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى رجل
 كلع امرأة اميه فامرني ان اضرب عنقه واخذ ماله واخرج الحاكم في المستدرک قال صحيح الاثر
 ولم يخجها عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وقع على
 ذات محرم فاقطعه واخرج علي ما ذكره جلال الدين السيوطي في الدر المنثور رعبه الزراق و
 ابن ابى شيبه والحاكم وصححه والبيهقي في سننه عن البراء قال لقيت خالى ومعه الراية فقلت
 اين تريد فقال لعنني رسول الله الى رجل تزوج امرأة اميه من لبعده فامرني ان اضرب عنقه
 واخذ ماله واخرج ابن ابي عمير عن اسمعيل بن موسى نايشم وعن سهل بن ابى سهل ناخص بن غياث

ابو داود في سننه
 ابن ادرس مقالاً
 في صحيح النقل
 في حكم لطيفة
 بان الناس في
 فقه عيال على
 فقه الامام
 الى ضيفه
 فلعنة ربنا
 على اعدائهم
 على من رد قول
 الى ضيفه
 فاجبت الى
 متمهم
 وشرعت في
 النجاء
 مقتصرهم
 سميا
 الرسالة
 بالقول
 الجازم
 في سقوط
 الحد
 بصلاح
 المحارم
 ساكافية
 مسلك
 الانصاف
 باعدان
 طريق
 الامتنان
 جعله
 التنازع
 الحلقه
 وحكما
 اصلياً
 عند
 تنازع
 عباده
 وباعث
 المتغرة
 مولفه
 ولنجاة
 ولتذكر
 اولاً
 بنذامن
 الاحاديث
 الواردة
 في هذا
 الباب
 ثم نقيب
 بذكر
 المذهب
 فيه
 واحتقاق
 الصواب
 مرتباً
 على
 افادات
 مشتملة
 على
 مهمات
 الاولى
 في ايراد
 الاخبار
 مع ما
 لها وما
 عليها
 اخرج
 ابو داود
 في سننه
 عن طريق
 ابى الجهم
 عن البراء
 بن عازب
 قال
 بينما
 انا اطوف
 على ابل
 لي ضلت
 اذا قبل
 ركب
 ادوارس
 معهم
 لو ان
 جعل
 اللعاب
 يطيفون
 بي
 لمنزلي
 من النبي
 صلى الله
 عليه وسلم
 اذا اوقبته
 فاستخرجوا
 منها رجلاً
 فاضربوه
 اعنقه
 فالت عنه
 فذكر
 وانه
 اعرس
 بامرأة
 اميه
 واخرج
 الضامن
 طريق
 يزيد بن
 البراء
 عن اميه
 قال
 لقيت
 عُمى
 ومعه
 راية
 فقلت
 له اين
 تريد
 فقال
 لعنني
 رسول
 الله
 صلى الله
 عليه وسلم
 الى رجل
 كلع
 امرأة
 اميه
 فامرني
 ان اضرب
 عنقه
 واخذ
 ماله
 واخرج
 الحاكم
 في المستدرک
 قال
 صحيح
 الاثر
 ولم يخجها
 عن عكرمة
 عن ابن
 عباس
 قال
 قال
 رسول
 الله
 صلى الله
 عليه وسلم
 من وقع
 على
 ذات
 محرم
 فاقطعه
 واخرج
 علي ما
 ذكره
 جلال
 الدين
 السيوطي
 في الدر
 المنثور
 رعبه
 الزراق
 و
 ابن
 ابى
 شيبه
 والحاكم
 وصححه
 والبيهقي
 في سننه
 عن
 البراء
 قال
 لقيت
 خالى
 ومعه
 الراية
 فقلت
 اين
 تريد
 فقال
 لعنني
 رسول
 الله
 الى
 رجل
 تزوج
 امرأة
 اميه
 من لبعده
 فامرني
 ان اضرب
 عنقه
 واخذ
 ماله
 واخرج
 ابن ابي
 عمير
 عن
 اسمعيل
 بن موسى
 نايشم
 وعن
 سهل
 بن ابى
 سهل
 ناخص
 بن غياث

الامام اهل الحديث في وقته ولا سيما في طبقات الشافعية
 القضاة المشايخ الذين هم في وقته ولا سيما في طبقات الشافعية
 الامام اهل الحديث في وقته ولا سيما في طبقات الشافعية
 القضاة المشايخ الذين هم في وقته ولا سيما في طبقات الشافعية

الامام اهل الحديث في وقته ولا سيما في طبقات الشافعية
 القضاة المشايخ الذين هم في وقته ولا سيما في طبقات الشافعية
 الامام اهل الحديث في وقته ولا سيما في طبقات الشافعية
 القضاة المشايخ الذين هم في وقته ولا سيما في طبقات الشافعية

الامام اهل الحديث في وقته ولا سيما في طبقات الشافعية
 القضاة المشايخ الذين هم في وقته ولا سيما في طبقات الشافعية
 الامام اهل الحديث في وقته ولا سيما في طبقات الشافعية
 القضاة المشايخ الذين هم في وقته ولا سيما في طبقات الشافعية

كلها عن اشعث عن عدي بن ثابت عن البراء قال مر بي خالي سماه بشيم في حديث الحارث بن
عمر وقد عقد له النبي لو انفلتت له اين تريد فقال بعثني رسول الله الى رجل تزوج امرأة ابية
بعده فامرني ان اضرب عنقه واخرج ايضا بسنده عن معاوية ابن قرة عن ابية قال بعثني
رسول الله الى رجل تزوج امرأة ابية ان اضرب عنقه واصفي ماله واخرج ابن ماجة عن ابن
عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وقع على ذات محرم فاقطعه ومن وقع على بهيمة
فاقطعه واقتلوا البهيمة واخرج الترمذي عنه مرفوعا قال الرجل للرجل يهودي فاضربه
عشرين واذا قال يا نخث فاضربه عشرين ومن وقع على ذات محرم فاقطعه ثم قال هذا حديث
الاخر من الامن هذا الوجه وسمعت ابن ابي ابيهم يصعب في الحديث وقد روى عن النبي صلى الله عليه
وسلم من غير وجه رواه البراء بن عازب وقررة بن ابياس المزني ان رجلا تزوج امرأة ابية فامر
النبي صلى الله عليه وسلم بقتله والعمل عليه عند اصحابنا قالوا من اتى ذات محرم وهو يعلم فعليه القتل
وقال احمد بن ترمذ امه قتل وقال السخري من وقع على ذات محرم قتل انتهى كلامه واخرج الطحاوي
في شرح معاني الآثار عن نهدي قال انا ابو نعيم نا الحسن بن صالح السدي عن عدي بن ثابت عن البراء
قال لقيت خالي ومعه الراية فقلت اين تريد سب فقال ارسلني رسول الله الى رجل تزوج امرأة
ابية من بعده ان اضرب عنقه واقتله واخرج ايضا عن نهدي نا يوسف وابوسعيد الاشج قالانا نحض
بن عياض عن اشعث عن عدي بن ثابت عن البراء قال مر بي خالي ابو بردة بن نيار الاسلمي معه
اللواء فذكره مثله الا انه قال آية براسه واخرج عن محمد بن علي بن داود نا سعيد بن يعقوب
الطالقاني قال نا بشيم نا الاشعث عن عدي عن البراء قال مر بي الحارث بن عمرو ومعه لواء وقد
عقد رسول الله فقلت الى اى شئ يبتك قال الى رجل تزوج امرأة ابية ان اضرب عنقه
واخرج عن نهدي نا احمد بن يونس نا ابو بكر عن مطرف عن ابى الجهم عن البراء قال ضللت لى ابل
فخرجت في طلبها فاذا بالخل قد اقبلت فلما راى ابل المارا نخل انضموا الى وجاءوا الى خبار من تلك
الاخبية فاستخرجوا منها رجلا فصرخوا عنه وقالوا هذا رجل اعوس با امرأة ابية فبعث اليه رسول الله
فقتله بتمهين الاول المشهور ان اسم ابى بردة خال البراء بن ابي يحيى ان في رواية للطحاوي
وقع ان صاحب اللواء هو الحارث فينتوهم ان الواقعة متعددة لكن الامر ليس كذلك فانهم ذكروا

له ورواه
محمد بن عبد الله الترمذي
التوفي في سنة
درو في جامع
الاصول السنة
ذكره
الذي
في الحفاظ
حدثه الخفيف
والله اعلم
وقال في سنة
والله اعلم
في سلامة الطحاوي
وقد ذكرنا
والله اعلم
في سنة
والله اعلم
في سنة

في اسم أبي بردة اختلافا وذكرنا قول بعضهم انه الحارث بن عمرو كما قال ابن سعد البرقي الاستيعاب
 في اخبار الاصحاب ابو بردة بن نيار اسمه هاشم بن نيار بن اهل الحديث وقيل اسمه هاشم بن
 عمرو وهذا قول ابن اسحق وقيل بل اسمه الحارث بن عمرو ذكره هشام عن الاشعث عن عدي
 عن البراء قال مر بي خالي وهو الحارث بن عمرو وهو ابو بردة بن نيار وقيل مالك بن هبيرة
 قاله ابراهيم بن عبد الله الخزازي كان عقيقيا بدرية شهيد لعقبة الثانية في قول موسى وابن اسحق
 والواقدي وابي معشر وشهد بدرا واحدا والمشاهد كلها قال الواقدي توفي في اول اماره معاوية
 بعد شهره مع علي حروبها كلها انتهى لمخصا الثاني وقع في اكثر الروايات عن البراء ان صاحب اللواء
 كان خاله وفي بعضها انه عمه فلا يتوهم منه تعدد بل الظاهر انه اطلق عليه العم على عادة العرب وكان
 بينه وبينه قرابة العمية اليضا من وجه الافادة الثانية في ذكر اختلاف الائمة في النكاح
 بالمحرم واطليه أعلم انه اتفق العلماء على انه اذا عقد على محرم من النسب الرضاع فان العقد غير صحيح
 واستأنفوا فيما لو طلى في هذا العقد مع العلم بالتحريم فقالت الائمة الثلاثة يجب عليه الحد وقال ابو حنيفة
 يعزروا وكذا اختلفوا في طلي البهيمة فقال مالك وابو حنيفة يعزروا وعن مالك انه يجزى ولا شافعي
 ثلاثة اقول يجب عليه الحد ويكفي بالبكارة والثبوت والثنائي انه قليل بركا كان وانثيا والثالث غير
 هو الراجح المفتي به وعن احمد روايتان التي اثارها جماعة من اصحابه انه يعزروا وكذا اختلفوا في شأن
 الوطى فقالت الائمة الثلاثة يجب عليه الحد وقال ابو حنيفة يعزروا في اول مرة فان تكرر منه قتل
 كذا في رحمة الائمة في اختلاف الائمة وممن قال بوجوب الحد الحسن البصري كما ذكره البخاري في
 صحيحه لتعلقنا في كتاب المحارمين انه قال من زنى باخته حده حد الزاني قال القسطلاني في
 شرحه عن ابن ابي شيبة عن حفص بن غياث قال سألت عمرا ما كان الحسن يقول فممن تزوج
 ذات محرم وهو يعلم قال عليه الحد انتهى وممن قال بسقوطه سفيان الثوري قال الطحاوي ناهذا
 ابو نعيم قال سمعت سفيان يقول في رجل تزوج ذات محرم منه فدخل بها قال لا حد عليه انتهى
 وقال العيني في رمز الحقائق شرح كنز الدقائق ولا يجزى محرم اي بوطي محرم فكما هذا هو شبهة
 في العقد سواء كان عالما بالحرمته او لم يكن عندا بحقيقة ولكن ان كان عالما بوجوب بالنسب تعزيرا
 له وعندهما ان كان عالما يجزى في كل امرأة محرمة عليه على التامية او ذات زوج لان مرتبة من قبل القتل

ه الشافعي المتوفى في الحرم سنة ١٨٠ هـ هو القاضي بدر الدين محمود بن احمد العيني الحنفى نسبة الى عنتاب المتوفى سنة ١٨٠ هـ

ملحق بها عند الملك وقد انعقد له سبب الملك في الحال فصار كالمشتركة بشرط الخيار للبائع وذكر محمد
 في كتاب الحدود هذه الصورة من صور شبهة الفعل قال في المداية هو اللاحق ومنها وطى جارية التي
 هي اخته من الرضاع وامته المحبسية وامة التي تحت انتها لوجود الملك فيها مع ان الحرمة في الاثنين
 غير مودة فيورث ذلك شبهة الملك ومنها وطى الجارية قبل الاستبراء ذكره في فتح القدير وفيه
 ان الملك فيها كامل من وجه وليست فيها شبهة الملك وانما منع عن الوطى فيها لعارض خوت شبهة
 النسب فلو نظير وطى الى الفس والفساد والحرمة الا ان يراد بشبهة الملك شبهة ملك الوطى
 لا الملك لرقبة لكذا في رد المحتار ومنها وطى الزوجة التي حرمت عليه بردها ومطاعها لابنه ومنها
 وطى زوجية بعد وطية بنتها او امها ومنها ما اذ ان في امرأة ثم قال اشترتها وصاحبها فيها بالخيار و
 قال مولاها كالب لم اربها ففي هذه الصورة يسقط عنه الحد لقوله شبهة ومنها ما اذ اجبت الامة فرني
 بها ولى الجنائية فان قتلت رجلا عمه او فطيمها ولى المقتول لا يحد لوجود شبهة الملك فيها وان قتلت
 رجلا خطأ فطيمها ولى المقتول قبل ان يختار الولى شيئاً مجموعاً على انه ان اختار القدر بعد ذلك
 فانه يحد وان اختار دفع الجارية ففي الاستحسان لا يحد وجه اخذ ابو يوسف وفي القياس يحد وجه
 اخذ ابو حنيفة ومحمد كذا في الظهيرية ومنها ما اذا غضب جارية فوطى بها ثم ضمن قيمتها يسقط عنه الحد
 وعلى قياس قول ابي حنيفة ومحمد لا يسقط ومنها ما لو زنى بامرأة ثم اشترها باذكر في ظاهر الرواية انه يحد
 وروى عن ابى يوسف انه يسقط وذكر اصحاب الاملاء عن ابى يوسف ان من زنى بامرأة ثم تزوجها او
 بامته ثم اشترها بالاحد عليه عند ابي حنيفة ومحمد وعليه الحد في قول ابى يوسف وذكر ابن ساعته في نوادر
 على عكس هذا قال وعلى قول ابي حنيفة ومحمد عليه الحد في الوهمين وروى الحسن عن ابي حنيفة انه
 اذ زنى بامته ثم اشترها بالاحد عليه وان تزوجها يجب عليه الحد لان بالشراء يملك عينها وملك
 العين في المحل سبب الملك الوطى فيمكن ان يجعل الطاري كالسابق فيورث شبهة كما ان السارق
 اذا ملك المسروق قبل القطع سقط عنه القطع ولذلك كالك النكاح كذا في البحر الرائق وغيره فعمده
 الصور كلها ونظائر الكماهى مبسوطة في المبسوطات حكمها سقوط الحد عن الوطى وان علم حرمة وطية
 لان الشبهة اذا كانت في ذات الموطوءة تثبت فيها الملك من وجه فلم يبق معه اسم الزنا الموجب للحد
 وهو الوطى الحرام في قبل خالي عن الملك وشبهة والفساد ان الدليل المثبت للحل قائم فيه ان يخلف

١٢
المؤلفي الكثر
من اهل البيج
اسكندري
يام الدين
محمد بن عبد الواح
له كتاب الدين

بموجب الواسط

امام الرضا

الحمد لله

منہ



۲۵

ایمن من

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشيخ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المسألة الثانية

میں نے

عبدالرحمن

الموتى

...

۵۰۰

الرفاهية

۱۰۰

من بکرمین

۵۴

من إثبات حقيقة لما نفاورث شبهته واما الشبهة الثانية فهي الشبهة في النسل ولشتمى
شبهة اشتباه فهي ان يكون وقع للواطى اشتباه في نفس الفعل اى الوطى وشبهة عليه كونه محرما
من دون ان يكون اشتباها ولكم في المحل بل حرمة المحل تكون مقطوعة بما بها اذ لم يقر دليل ملك
عارضه غيره ولذلك لا يجد فيه من ظن حله او ادعى ظنه به ويجد به غيره لان هذه الشبهة تقتصر على من
يجد به ويجد ان قال علمت انه حرام هذا هو الفرق بين الشبهتين ووفق آخر وهو انه ثبت
النسب في الشبهة الاولى ان ادعى الواطى ذلك الا ان عارضه عارض لكون النسب ناجيا ط
في اثباته والمحل محل اشتباه ولا ثبت في الثانية وان ادعاه الا ان يقوم دليل آخر لانه يتحضر
زمانا فانه لا يتحقق له في المحل وسقوط الحدانما هو بعارض الاشتباه وقد استثنى من الاولى ووطى
المجد جارية ابن ابنه وابنته جارية فانه لا ثبت فيها النسب ان ادعاه المجد لان المجد لا يملكها في
حياة ابنته نعم ان صدق ابن الابن عمق الولد عليه لزمه انعمه كذا حقيقة ابن العام في فتح القدير
وغلط ما ذكر صاحب النهاية من ثبوت النسب في هذه الصورة والاصل ان في اكثر مواضع الشبهة
في الفعل لا ثبت النسب مطلقا وان ادعاه وفي صور الاولى اكثر بان ثبت فيها النسب بعد
الدعوة وفي بعضها لا ثبت ولهذا الشبهة ايضا صور كثيرة منها وطى امته البويه وان علوا فانه
ليس هناك دليل شرعى يورث شبهة الملك في المحل لكن ما بين الانسان البويه من الانساب التام
في الانتفاع بالاملاك مظنة ان يقع الاشتباه في حرمة هذا الفعل لاحد وكذا وطى امته سيده و
زوجته فان بين هؤلاء انسابا في الاستخدام والاستمتاع فلا يسجد اذ اظن المحل لان المقام مقام
اشتباه وكذا اذا قالت الجارية ظنت انه يميل لى ولم يدع الرجل سقط الحد عنهما في ظاهر الرواية
لان الفعل واحد فاذا سقط عنها سقط عنه ايضا بخلاف ما اذا وطى جارية اخيه او عمه او غيرهما من المحارم
سوى قرابة الولاد وقال ظننت انه حلال فان في هذه الصورة لا يسقط الحد لعدم الانساب
الموجب للاشتباه ومثله وطى الجارية المستأجرة والعارية والودعية فانه يجد فيها وان ادعى ظن حله
واما المستعير للمهر من حكمه حكم المهر من كذا في البحر وغيره فمجرد ادعاه الاشتباه غير معتبر بل فيما كان
الموضع موضع اشتباه ومنها ما اذا زفت اليه غير زوجته وقالت النساء انها زوجتك فوطيها
يسقط عنه الحد بخلاف ما اذا وجد على فراشه امرأة فوطيها طانا انها زوجة فانه يجد لانه لا اشتباه

ذلك ان قال علمت انها على حرام لكنه يوجب عقوبة اذا كان علم بذلك يعني ليضرب بطريق التعزير
 ضربا موعنا عقوبة عليه لا بطريق الحد وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي ومالك احمد عليه الحد اذا كان
 عالما بذلك والا فلا ولكن ابا يوسف ومحمد قالوا ليس بحرام على التاميد لا يحجب الحد كالنكاح لغيره
 فهو دالة عقده لم يصادف محله لان محل التصرف ما يكون محلا للحكم وهو الحل وهذا الحل ليس محلا للحكم
 وهي من المحرمات على التاميد فيلزم كما اذا اضيف الى الذكور والابا حنفية ان العقد صادف محله
 لان محل التصرف ما يقبل مقصوده اى مقصود المتصرف بالنكاح وهو قضاء الشهوة والولد والسكنى
 والاشغى من نبات آدم قابله للتوالد وهو المقصود فكان ينبغي ان ينبغى في جميع الاحكام الا ان
 اى هذا العقد تفادى عن افادة حقيقة الحل فيورث الشبهة لان الشبهة بالمشبهه الثابت لا نفس
 الثابت فان قلت لو كانت الشبهة ثابتة لوجبت العدة وثبتت النسب قلنا منع بعض احبابنا
 عدم وجوب العدة وعدم ثبوت النسب على تقدير التسليم نقول مبنى وجوب العدة وثبوت النسب
 على ثبوت الحل وهذا لم يوجد فيه الحل اصلا ولغنى بالحل ان يكون الفاعل على حاله لا يلام وهنا
 يلام الواطى الا انه ارتكيب حريمية وليس فيها حد مقدر فيعذر انتهى لمخصا وفي البحر الرائق اخذا
 من فتح القدير حاصل الخلف ان هذا العقد بل يوجب شبهة ام لا واداره على انه بل ورد على
 محله ام لا فعند الامام ورد على ما هو محله لان المحلية ليست بقبول الحل بل بقبول المقاصد من العقد
 بثوابه وكذا اصح من غيره العقد عليها وعندنا لا لان محل العقد ما يقبل حكمه وحكمه الحل وبه من
 المحرمات في بابه الاحوال فكان الثابت صورة العقد لا انعقاده وتباكل لسيير نظيره انهم لم يتواروا
 على محل واحد بحيث نفوا محليتهما ارادوا بالنسبة الى خصوص هذا العاقد اى ليست محلا للعقد
 هذا العاقد ولهذا علوه بعدم حلما ولا شك في حلها لغيره بعقد النكاح والامام حيث اثبت محليتهما
 اراد محليتهما نفس العقد لا بالنظر الى خصوص هذا العاقد ولهذا علل بقبولهما مقاصد النكاح وقت
 اخذ الفقيه الواطى ليقول لما قال في الواقعات ونحن نأخذ به ايضا وفي الخلاصة الفتوى على
 قولهما وجه ترجيح ان يتحقق الشبهة ليقضى تحقق الحل من وجه لان الشبهة لا محالة شبهة الحل لكن
 حلها ليس بثابت من وجه والا وجبت العدة وثبتت النسب انتهى وفي رد المحتار قوله شبهة
 العقد اى ما وجد فيه العقد صورة لاحقيقة لان الشبهة كما مر بالشبهة الثابت وليس بثابت

فخرج او جرد فيه العقد حقيقة ولذا اقال في التاثير خاتمة واذا كان الوطى بملك النكاح او بملك يمين والحرمه بعارض آخر فذلك لا يوجب الحد نحو الحالف النفساء والصائمة صوم الفرض والحرمه والموطوءه بشبهة والتي تظاهرها او الى منها فوطيها في العدة لا احد عليه وكذا الامنة المملوكة اذا كانت محرمة عليه برضاع او مصابة او وكون انتهائهما مثلا في نكاحه او في تجوسية او مرتدة فلا احد عليه وان علم الحرمه انتهى وفي فتح القدير ومن شبهة العقد ما اذا استاجر باليزني بها ففعل لا احد عليه ويعزرو قالاهما والشافعي ومالك احمد يحدان عقد الاباح لا يستبطل به البضع فصار كما لو استاجر للطبخ ونحوه من الاعمال ثم زنا بها فانه يحد اتفاقا وله ان المستوفى بازنا المنفعة وهي العقود عليه في الاجارة لكنه في حكم العين فبالنظر الى الحقيقة يكون محل عقد الاجارة فا ورث شبهة بخلاف الاستيجار للطبخ ونحوه لان العقد لم يصف الى المستوفى بالوطى والعقد المضاف الى محل يورث الشبهة فيه لاني محل آخر انتهى قلت المراد بشبهة العقد المذكورة في كلامهم تمايزة عن شبهة الحلق والفعل انما هي شبهة عقد النكاح لا الشبهة الحاصلة بسبب عقد آخر فالاولى ادراج هذه الصورة في احدي الشبهتين بالقبول وقد مرت نظائر با وفي فتح القدير ايضا ان الذين يعتمدون على نقلهم وتحريرهم كابن المنذر وكذا ابن ابي عمير عند ما في ذات المحرم لاني غير ذلك كجوسية وخامسة ومعتدة وكذا اجارة الكافي لما لم ينفقه حيث قال تزوج امرأة ممن لا يحل له نكاحها فدخل بها لا احد عليه وان فعله على علم لم يحد ايضا ويوجب عقوبة في قول ابي حنيفة وقالوا ان علم بذلك فعليه الحد في ذوات المحارم نعم في المرأة التي لا تحل له في سقوط الحد على قول ابي حنيفة ثم خص في الفتها بذوات المحارم من ذلك انتهى وفيه ايضا قبيل ذلك من تزوج امرأة لا تحل له نكاحا بان كانت من ذوى محارمه بنسب كامه او ابنته فوطيها لم يجب عليه الحد عند ابي حنيفة وسفيان الثوري وزفر وان قال علمت انها على حرام ولكن يجب المهر ويؤاقب عقوبة هي اشد ما يكون من التزويج وسياسة لا احد مقدر شرعا اذا كان عالما بذلك واذا لم يكن عالما لا حد ولا عقوبة ولا تعزير وقالوا والشافعي ومحمد والشافعي ومالك احمد يجب حده اذا كان عالما وعلى هذا بخلاف كل محرمة برضاع او صهرية هذا متفق عليه واما غير ذلك ففي الكافي منكوبة الغير ومعتدة

ومطلقة الثلاث بعد التزوج كالحرم قال وان كان النكاح مختلفا فيه كالنكاح بلا ولي بلا شهود
فلا حد عليه اتفاقا لما كان الشبهة عند الكل وكذا اذا تزوج امته على حرة او تزوج امته مجوسية
او امته بلا اذن سيد بها او تزوج العبد بلا اذن سيده فلا حد عليه اتفاقا اما عنده فظاهر
اما عندها فلان الشبهة انما تنقضي عندهما اذا كان مجعلا على تحريمه وهي حرام على التاميد وفي
بعض الشروح اراد بكل من لا يخل له نكاحهما نكاح المحارم والمطلقة الثلاث ومنكوبة الغير
ومعدة الغير ونكاح الخامسة واخت المرأة في عدتها والجوسية والامته على الحرة ونكاح العبد
او الامته بلا اذن المولى والنكاح بغير شهود ففي كل هذا لا يجب الحد عند بل حيفته وان قال
علمت انها على حرام وعندهما يجب اذا علم بالتحريم والا فلا ثم قال ولكنهما قال لا فيما ليس بحرام
على التاميد لا يجب الحد كالنكاح بغير شهود وقد تعارض حيث جعل في الكافي الامته على الحرة
والجوسية والامته بلا اذن السيد وتزوجه بلا اذن السيد محل الاتفاق على سقوط الحد وجعلها
هذا الشارح في محل الخلاف لكن قول حافظ الدين في الكافي في التقليل يقتضي ان لا يحد
عندهما في تزوج منكوبة الغير واما ما ليس محرمة على التاميد فان حرمتها مقيدة ببقاء
نكاحها وبقاؤه كما ان حرمة الجوسية مقيدة بتجسها حتى لو اسلمت حلت كما ان تملك
لو طلقت النقضت عدتها حلت وانه لا يحد عندهما الا في المحارم فقط وهذا هو الذي يغلب
على ظني انتهى قلت يظهر من هذه العبارات ونظائر بالمبسطة في المبسوطات ان
عقد النكاح شبهة تسقط الحد عند الحنفية خلافا للغيرهم ووقع فيهم الاختلاف ايضا فذهب
ابو حنيفة الى انه مسقط للمطلقا واختلفوا في ذكر خلافا فمنهم من ابرأ مطلقا حتى في النكاح
بغير شهود ايضا وقالوا انه يجزئ عنهما في جميع الصور اذا علم بالحركة كما مر من جامع الرموز ومنهم
من اخرج النكاح المختلف فيه كالنكاح بغير شهود وادخل فيه تزوج منكوبة الغير ومعدة و
مطلقة الثلاث ومنهم من خص الخلاف بنكاح متفق على تحريمه بجملة ما يحد من سائر الصور
الا بنكاح المحارم فعندهما يجب فيه وفيما سواه اتفاق بينهما وبينه على سقوطه وهذا هو الذي
حققه صاحب فتح القدير والبحر الرائق والنهر الفائق وغيرهم فليكن هو المعتمد ويطهر
ان لاحد بالوطى بنكاح المتعة والنكاح الموقت ايضا لما اختلف في صحته وفساده على ما حقن

وبسمته وعلمه وفهمه وادبه فاحملوه على الشبهة فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ادروا الحدود بالشبهة
 قال شيخنا في سنده من لا يعرف ولا ابن ابي شيبة من طريق ابراهيم النخعي عن عمر قال لان خطي
 في در الحد وبالشبهات احب الي من ان اقيما بالشبهات وكذا اخرجه ابن حزم في
 الايصال له بسند صحيح وعنه مسدد بن طريق يحيى عن عاصم عن ابي وائل عن ابن مسعود انه
 قال ادروا الحدود وعن عباد الله وكذا اشار اليه البيهقي من حديث الثوري عن عاصم بلفظ
 ادروا الحدود بالشبهات ادفعوا القتل عن المسلمين ما استطعتم وقال انه اصح ما فيه في الباب
 ماخرجه الترمذي والحاكم والبيهقي والويلعي من طريق الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعا
 ادروا الحد وعن المسلمين ما استطعتم فان كان له مخرج فخرجوا بسبيله فان الامام ان خطي
 في العفو خير من ان خطي في العقوبة وفي سنده يزيد بن ابي زياد وهو ضعيف لا سيما وقد
 رواه عنه وكيع موقوفا وقال الترمذي انه اصح قال وقد روى عن غيره واحد من الصحابة
 انهم قالوا ذلك وقال البيهقي في السنن رواية وكيع اقرب الى الصواب قال ورواه
 رشدين عن عقيل عن الزهري ورشدين ضعيف ايضا ورويناه عن علي مرفوعا ادروا
 ولا ينبغي للامام ان يعطل الحد ودفعه المختار بن نافع وهو منكر الحديث كما قاله البخاري
 وروى عن عقبة ومعاذ موقوفا انتهى كلامه وفي تخرجه احاديث الداية للحافظ ابن حجر
 اخرج ابن ابي شيبة عن الزهري قال ادفعوا الحد وكل شبهة وله عن معاذ ابن مسعود
 وعقبة بن عامر اذا شبهت عليك الحد فادراه واسانده ضعيف ومنقطع والبيهقي في الخلافات
 عن علي انتهى فمذهبه الاجار والاثار رد الله على ان الحد وديتال لدرها بالشبهات وفيها
 اولي من اقامتها بالشبهات فان قلت المرفوعة من بنده اسانيد باضعفة والموقوف
 لا تصلح حجة قلنا الضعف في الاسانيد موقوفة كانت او مرفوعة لا يضر لكثرة الطرق
 المفيدة لضعف القوة والموقوف فيملا يدرك بالارام في حكم السماع فان اسقاط الود
 بعد ثبوت الشبهة خلاف مقتضى العقل بل مقتضاه ان بعد تحققة الاير تقع بشبهة فحيث انفي
 به صحابي يحيل على الرفع ويكون مرفوعا حكما فيكون حجة فان قلت لبعض الاسانيد
 مرسله فلا تكون حجة قلت المرسل حجة اذا كان المرسل ثقة عند الجمهور لا سيما عند صحابنا

الخفية فانهم صرحوا بانها القول المنصور فان قلت يخالف الدرر حديث البخاري وغيره
 ومن اجترأ بالشك فيه من الاثم او شك ان يواقع ما استبان والمعاصي حمى الله من
 يرتفع حول الحمى يوشك ان يقع فيه قلت مستغنيا بفتح القدير انه لا مخالفة فانما معناه
 من جهل حرمة شئ وحله فالورع ان يمسك عنه ومن جهل وجوب امر وعدمه فلا يوجب
 فان قلت وجوب الحدود في مواضعها لا سيما وجوب حد الزنا قطعي والخبر الواحد في
 الاستقاطعي ولا غيرة للظني في مقابلة القطعي قلت القدر المشترك في باب الدرر
 بالشبهات قطعي قال ابن الهمام في فتح القدير في اجماع فقهاء الامصار على ان الحدود
 تدبر بالشبهات كفاية وكذا قال بعض الفقهاء هذا الحديث اى حديث الدرر متفق عليه
 تلقته الامتة بالقبول وقد تتبع المروى عن رسول الله والصحابة ما يقطع في المسئلة فقد
 علمنا انه عليه السلام قال لعن لعنك قبلت لعنك لمست لعنك غمرت كل ذلك يلقنه ان يقول نعم
 بعد اقراره بالزنا وليس لذلك فائدة الا كونه اذا قال ما تركه والا فلا فائدة ولم يقل لمن
 اعترف بدين عنده لعنه كان ودعيه عندك فضاعت ونحوه وكذا قال للسارق الذي
 جئى به اليه ايسرقت ما اخاله سرق وللغانية نحو ذلك وكذا قال على شراطة العهد انيت
 لعنه وقع عليك انت نائمة لعنه استركب لعن مولاك زواجك وانت تكتمينه وتنتج مثله
 عن كل واحد يوجب طولا فالماصل من هذا كله كون الحد يحتمل في دربه بلا شك ومعلوم
 ان هذه الاستفسارات المفيدة لقصد احتيال الدرر كلها كانت بعد البثوث لانه كان بعد
 صريح الاقرار به البثوث وهذا هو الحاصل من هذه الآثار ومن قوله ادروا الحد ودبابتهما
 فكان هذا المعنى مقطوعا ببثوته من جهة الشرع فكان الشك فيه شك فلا يلتفت الى
 قائله ولا يعول عليه انتهى تشكيك الاشبهة في ان الوطى بالمحارم وان كان بعد النكاح
 زنا شرعا وكل ما هو زنا شرعا يجب فيه الحى قطعاً اما الصغرى فلان الله تعالى سمي نكاح
 ازدواج الآباء في كتابه فاحشته حيث قال ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء الا ما قد سلف
 انه كان فاحشته ومقتضى ساسيلا وسمى الزنى ايضا فاحشته حيث قال ولا تقر بوا الزنا انه
 كان فاحشته وساسيلا فعلم ان النكاح بما نكح الآباء ايضا داخل في افراد الزنا واما الكبرى

فلقولہ تعالی الزانیۃ والزانی فاجلدوا کل واحد منهما مائة جلدة وقولہ تعالی وهو منسوخ
 التلاوة الشيخ والشيخۃ اذا زینا فارجموہما نکالا من عند الاول فی غیر المحصن والثانی فی
 المحصن تفکیک دلیل الصغری ممنوع بل باطل وکبرہ ایضا غیر مسلم بل غیر صحیح أما
 دلیل الصغری فلو جہ الاول ان الدلیل الاقترانی لا ینتج الا اذا کان علی شکل من الاشکال
 المشہورۃ مع لحاظ شرطہا المعروفۃ وهذا الدلیل قرر علی اسی شکل کان لا ینتج نتیجۃ لفقد
 بعض الشروط او کذب بعض المقدمات أما ان جعل شکلا او لا اولان یقال نکاح ما نکح الآباء
 فاحشۃ وکل فاحشۃ زنا ورد علیہ ان الکبری لا تثبت من قولہ تعالی ولا تقر بوا الزنی
 انہ کان فاحشۃ فان الثابت منہ ان سلم ثبوته لیس الا ان کل زنا فاحشۃ لان کل
 فاحشۃ زنا ومن المعلوم عند ارباب الفہوم ان القضیۃ کلیۃ لا یتلزم فی عکسہا
 کلیۃ والارم ان یصدق کل حیوان الانسان عکسا لقولنا کل الانسان حیوان بل جوئیۃ
 فالعکس صادق لبعض الفاحشۃ زنا وهو لا ینتج فی الشکل الاول لکونه مشروطا بکلیۃ
 الکبری وان قیل فی تقریرہ الزنا فاحشۃ والفاحشۃ نکاح ما نکح الآباء ورد علیہ ان الکبری
 ان كانت جزئیۃ لم تنتج نتیجۃ وان كانت کلیۃ ورد علیہ انہا مع کذبہا فی نفسها بداهۃ
 ظہور انہ لیس کل فاحشۃ نکاح ما نکح الاب فان من افراد الفاحشۃ الذی بالاجنبیۃ ایضا
 لا تثبت من الآیۃ الہی ذکر المستدل فان الثابت منہ ان سلم ثبوته لیس الا ان کل
 نکاح ما نکح الآباء فاحشۃ لا عکسہ العکلی وأما ان جعل شکلا ثانیاً بان یقال نکاح ما نکح الآباء فاحشۃ
 والذنی فاحشۃ فانکح المذکور زنا ورد علیہ ان انتاج الشکل الثانی مشروط باختلاف متقدّم
 بالایجاب والسلب اذ لیس فلیس توصح بذالصح ان یدعی الانسان فرس بان یقال
 الانسان ماش والفرس ماش فالانسان فرس او یدعی الانسان حمار بان یقال الانسان
 جسم والحمار جسم فالانسان حمار التزام هذا مما لا یصدر عن عاقل فضلا عن فاضل واما
 ان جعل شکلا ثالثاً بان یقال الفاحشۃ نکاح ما نکح الآباء والفاحشۃ زنا فانکاح المذکور
 زنا ورد علیہ ان انتاجہ مشروط بکلیۃ الصغری الکبری ہی ہننا کاذبۃ کما عرفت وتصح بذالصح
 ان یقال الجدار انسان بان یقال الجسم جدار والجسم انسان فالجدار انسان وهو

باطل قطعاً واما ان جعل شككاً بالعبان يقال الفاحشة نكاح ما نكحه الآباء والزنى فاحشة
ورد عليه ان اتناجه مشروطاً بيجاب المقدماتين مع كلياته الصغرى او اختلافاً بما لا يوجب
والسلب مع كلياته احدهما واذ ليس فليس كوصف هذا الصبح ان يقال الماشى بقرة والانسان
ماش فالبقرة انسان وهو باطل لثبوت الوجه الثاني ان الثابت بالآيتين ليس الاكون
كل من نكح ما نكحه الآباء وان علا والزنى فاحشة ولا يلزم منه ان يكون النكاح المذكور من
افراد الزنا فان الثابت الشئيين بالوصف الواحد لا يستلزم ان يكون احدهما صادقا على الآخر
لجواز ان تكون الصفة من الاعراض العامة او الخواص الشاملة لها مع تغايرها الا ترى
ان الزنى وشرب الخمر والسرقه وغيرهما كلها متصنفة بالحرمة وبكونه كبيرة وبكونه وجباً للآخرة فكأن
الصفات مع انه ليس واحداً منها فرد الآخر الوجه الثالث انه لا يلزم من اطلاق الفاحشة
على نكاح ما نكحه الآباء ان يكون زناً لان الفاحشة وان اطلق على الزنا لكنه ليس بمختص فيه
ببديل قوله تعالى قل انما حرم ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن الآية فليس ان كل فاحشة زنا
حتى يلزم من اطلاق الفاحشة منها كونه زناً الوجه الرابع انه لو سلم جميع ما ذكره المتدل
فغاية ما ثبت منه ان نكاح ما نكحه الآباء زنا ولا يثبت منه ان الوطى بالمحرم بعد النكاح زنا
لان الفاحشة فى الآية انما اطلق على النكاح لا على الوطى فان قلت الوطى بالمحرم بعد نكاحه
اشد وانجث من نكاحه فيكون داخل فى الزنا بالطريق الاولى قلت تقرير الطريق الاولى
انما يتشبه فى الاحكام لافى الماهيات والذوات فلا يلزم من كون شئ من افراد ما بهية معينة
ان يكون ما هو اشده منها ايضا من افرادها الا ترى الى ان الغيبة اشده من الوطى المحرم مع
انها ليست بزنى حقيقة واما الكبرى فذلك ليله ايضا مخدوش بوجهين الاول وهو ضعفها
ان الآيتين لا تثبتان الكليات بل الاطلاق فيجوز ان لا يحيب المحرم فى بعض افراد الزنا لدليل
آخر وفيه ان اللام الداخلة على الشيخ والشيخة والزانى والزانية ليس للعهد الخارجى لعدم
العهد فلا بد ان يحيل على الاستغراق بناء على ما تقرّر فى موضعه ان الاصل فى اللام العهد الخارجى
ثم الاستغراق فيقيده الحكم الكلى قطعاً وايضا الحكم على المشتق يدل على عليه الماخذ فيثبت
الحكم الكلى من هذه الطريقة والثانى وهو اقواهما ان الحكم فى قوله فارجموها وقوله فاجلدوا

انها هو الحكم والولاية وقد ثبتت من الاخبار الفعلية والقولية واشارات الآيات القرآنية انهم
 ما مرون بدرا الحد وبالشبهات فلا بد ان يكون هذا الحكم مقيدا بما ليس فيه سبيل للدر
 فالمستفاد منها ليس ان كل زنا يوجب اقامة الحد بل ان كل زنا خال عن شبهة يوجب الحد
 ومن ثم صرح الفقهاء بان الزنا الذي يوجب الحد هو وطئ خال عن شبهة في محل قبل خال
 عن ملك النكاح وملك اليمين ليس فيه شبهة تشكيك وطئ المحارم بعد النكاح لا يخلو
 لان يكون من افراد الزنا ولا يكون فان كان من افراد الزنا فلا شبهة في وجوب الحد
 فيه فان كل زنا موجب للحد كما تدل عليه آيتنا الحد وان لم يكن من افراد الزنا فلا شبهة انه
 اشده واقبح فاذا وجب الحد في الزنا وجب فيه لامحالة تشكيك هذا التقرير بخلاف
 جدا ما اؤلفا فلانا نختار انه من افراد الزنا لكن ليس كل زنا موجبا للحد بل الزنا الخالي عن
 شبهة وهنا الشبهة موجودة فلا يجب فيه الحد اولقول ان وجوب الحد امر آخر وسقوله امر
 فقد يجب شي في الذمة ثم يسقط بغيره خارجي فوجب الحد فيه لا يستلزم ان لا يسقط بالشبهة
 ودروه بالشبهة لا يتاني وجوبه وآما ثانيا فلانا نختار انه اشده من الزنا لكن ليس ان
 الزنا الذي ثبتت في جريمة شرعاً ثبتت في اشده من الزنا ان يكون هناك مانع يمنع من ثبوته
 في الاشده او موجب خاص بالاضعف لا يتعدى غيره الا ترى الى انه ورد الخبر بان من تمقه
 في الصلوة اعاد الوضوء والصلوة وبه اخذت الحنفية وشنعوا على من خالفهم مع ثبوت الروايات
 فيها كما بسطته في رسالتي المسهية بنقض الوضوء بالهزيمة معه انه لو سب مسلماً او تكلم بالفحش
 او اغتاب احداً في الصلوة لا يبيد الوضوء بالاتفاق مع كونها اشده من العقوبة وكذلك من شرب
 الخمر او غيره من المسكرات حد شرعياً وهو اربعون سوطاً او ثمانون على اختلاف الفرقين للحنفية
 والشافعية ولو شرب البول او الدم لا يسجد بذلك الحد اتفاقاً كونه اشده اجبت واليه
 اشار الطحاوي في شرح معاني الآثار حيث قال ان قيل ان هذا الذي ذكرته من وطئ ذات
 المحرم منه على النكاح الذي وصفته وان لم يكن زناً فهو اعظم من الزنا وادعى ان يجب فيه
 ما يجب في الزنا قيل له قد اخرجته من قولك هذا من ان يكون زناً وزعمت انه اعظم من الزنا
 وليس ما كان مثل الزنا او ما كان اعظم من الزنا من الاشياء المحرمة يجب في انتهاكها من العقوبات

ثم كان الآخر خاطبا من الخطاب وان كان دخل بها فزني بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من وجهها
الاول ثم اعتدت من الآخر ثم لا يجتمعان ابدافني هذا الاثران من كل معدة الغير كونه فاسدا
شرا عالم يجعل عدما مطلقا بل اعتبر في سقوط الحد وفي وجوب العدة على المعدة واتخرج
الطاويسي عن ابراهيم بن مرزوق ناعمة الله بن مسلمة بن قعنب ما مالك عن ابن شهاب
عن سعيد بن سليمان مثله وعن يونس بن نايس ومهيب بن يونس عن ابن شهاب عنهما مثله وعن
ابراهيم بن مرزوق ناو ميب بن جرير بن ناهشام عن قتادة عن سعيد بن المسيب بلغظ
ان رجلا تزوج امرأة في عدتها فزني الى عمر فضر بهما دون الحد وجعل لما الصداق و
فرق بينهما وقال لا يجتمعان ابدافنا قال وقال علي ان تابا واصلا خطبهما مع الخطاب
وقال افلا ترى ان عمر قد ضرب المرأة والزوج المترزوج في العدة فاستحال ان يغيرا
وبها جاء بان التحريم لانه كان اعرف بالله من ان يعاقب من لم تقم عليه الحجة فلما ضربها دل
ذلك على ان الحجة قد كانت قامت عليها بالتحريم قبل ان يفعلوا ثم لم يقيم عليها الحد وقد
حضره اصحاب رسول الله فابعوه ولم يجالوه فمذاويل صحيح على ان عقد النكاح اذا كان
لا يثبت وجب له حكم النكاح في وجوب المهر بالدخول الذي يكون بعده وفي العدة منه وفي
ثبوت النسب ما كان يوجب ما ذكرنا فستحيل ان يحجب به حد لان الذي يوجب الحد هو الزنا
والزنا لا يوجب ثبوت نسب لامر ولا عدة انتهى ومن ذلك ما خرجه احمد والترمذي قال
حديث حسن والودود وابن ماجه واليعقوبي وابن حبان والحاكم من طريق ابن جريح
عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم يا امرأة تكلمت نفسها بغير اذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل فنكاحها باطل
فان دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها فان اشترىها فاسلطان ولي من لا ولي له
وفي سنده كلام كثير نقضا وبرا ما بسط الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير والطحاوي في شرح
معاني الآثار وغيرهما وكذا لا غرابة المقام لا يثبت به واخرج ابن ماجه من حديث ابى هريرة
مرفوعا لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة المرأة فان الزانية هي التي تزوج نفسها
واخرج ابن عدي في الكامل من حديث معاذ مرفوعا يا امرأة تزوجت بغيري في زنا

عامي فلا جرة له في مقابلة الدليل الفقهي ونظيره اكل الميتة واكل لحم الخنزير وشرب البوار
والدم وترك الصلوة عهدا وسب الوالدين ونحو ذلك من الفواحش الجبشة فانه ليس فيها ما
شترعى نعم فيها تعزير على اختلاف المراتب مع وجوب الحد فيها وهذا التشكيك وجوب الحد آية
كون ذلك الفعل الذي وجب به الحد معصية شنيعة وسقوطها يدل على كونها خفيفة فيلزم من
سقوط الحد فيما نحن فيه كونه معصية صغيرة تفكيك لودل سقوط الحد على هذا الدل على ذلك
عدم وجوب الحد من جانب الشارع من الاصل بالطريق الاول فيشكل الامر في الفواحش التي
يلاحد فيها على ان سقوط الحد بعد وجوبه انما يكون لشبهة دارته وذلك لا يستلزم خفة الامر
التشكيك الحد عبارة عن العقوبة المقررة عوض ذنب فاذا لم يجب في شيء او سقط دلالة
على انه ليس بذنب فنقولم لا حد في الوطى بفتح الحاء في قوة الحكم باباحته تفكيك هذا قول
من لم يعرف معنى الحد وكن انه عبارة عن مطلق جزاء السيئة مع انه ليس كذلك قال الزعيم
في شرح الكنز هو في الشرع اسم لعقوبة مقدرة تجب حقا لله فلا يسمى التعزير حد لعدم التقبيل
ولا القصاص لانه حق العبد وحكمه الاصل الا ان جازما تعزيره العباد وصيانة دار الاسلام عن
الفساد ولما كان حقا لله لا شرع لمصلحة تعود الى كافته للناس الطهرة من الذنوب ليست
بحكم اصلي لا اقامة الحد لانها تحصل بالتوبة لا باقامة الحد ولما اقام الحد على الكافر ولا طهره له
وقال صاحب الهداية في مختارات النوازل هو في الشريعة اسم للعقوبة مقدرة تجب
محد حتى لا يسمى القصاص حد لانه حق العبد ولا التعزير لعدم التقدير انتهى فقولكم لا حد
او يسقط الحد ليس معناه الاسقوط العقوبة المقدرة وعدم وجوبها ولا يلزم منه عدم
وجوب التعزير ومطلق العقوبة حتى يثبت منه عدم كونه ذنبا ونظيره قول ابن عباس
ليس على من اتى البهيمة حد اخرجه ابو داود والترمذي والنسائي والحاكم واحمد وسنن
قوى كما حققه ابن حجر في تلخيص الحبير وتخريج احاديث الهداية فان المراد بالحد في هذا
ليس الا العقوبة المقدرة شرعا لا مطلق العقوبة والالزام ان يكون وطى البهيمة حلالا
ولا قائل به ونظيره ان من سئل عن من شرب الدم والبول وعن من شرب الخمر ليفتي
بوجوب الحد في الاخير وعدم وجوبه في الاول فليس مراده ان مطلق العقوبة ساقط عن شرب

والبول ان شربها مباح ولهذا الذي ذكرنا شواهد كثيرة من الاحاديث فمن ذلك اخبرنا الترمذي
في كتاب الحدود بسنده الى الحجاج بن ارطاة عن عبد الجبار بن وائل بن حجر عن ابيه قال سكرت
امرأة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فدرار رسول الله عنها الحد واقامه على الذي اصابها ولم يذكر
انه جعل لها مهرا فان المراد بالحد في هذا الحديث ليس الا الحد المقدر الشرعي وبوالرحم والجلد لا مطلق العقوبة
ومن طالع كتب الحديث والعقوبة وغيره بانظر صحيح علم انهم انما يطلقون الحد على العقوبة الخاصة لا على العقوبة المطلقة
فائدة غريبة مفيدة قد ذكر السوال عن سماعة بن عبد الجبار واخيه علقمة عن ابيه وائل بن حجر الكندي الصحابي وكثير
فيه القيل والقال فلنذكر هنا من عبارات المحدثين مع احتقاق الحق المبين قال
الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب علقمة بن وائل بن حجر بضم المهملة وسكون الجيم الحضرمي
الكنفي صدوق الا انه لم يسمع من ابيه انتهى وفيه ايضا عبد الجبار بن وائل بن حجر ثقة لكنه
ارسل عن ابيه انتهى وقال الحافظ ايضا في تهذيب التهذيب في ترجمة علقمة علي العسكري
عن ابن معين انه قال علقمة بن وائل عن ابيه مرسل انتهى وقال في ترجمة عبد الجبار
روى عن ابيه وعن اخيه علقمة وعن مولى لهم وعن اهل بيته وعن امه لم يسمع
من ابيه وقال السخري بن منصور عن ابن معين ثبت ولم يسمع من ابيه شيئا وقال ابو داود عن
ابن معين مات ابو وهب وهو حمل وذكره ابن حبان في الثقات وقال مات سنة ١٣٠ وقال غيره
ولد بعد موت ابيه قال المولف وهذا القول ضعيف جدا فانه قد صح عنه انه قال كان غلاما لا اعقل
صلاة ابني ولو مات ابو وهب لم يقبل هذا القول ونص ابو بكر البزار على ان القائل كنت
غلاما لا اعقل صلوة ابني هو علقمة بن وائل لا اخوه عبد الجبار وقال الترمذي سمعت محمد
ليقول عبد الجبار لم يسمع من ابيه ولا اذكره وقال ابن حبان في الثقات من زعم انه سمع
اباه فقد وهم لان ابا هات وامه حامل به وقال البخاري لا يصح سماعه من ابيه مات ابو وهب
ان يولد انتهى كلامه وفي جامع الترمذي بعد الرواية السابقة هذا حديث غريب وليس
اسناده متصل وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه سمعت محمد يقول عبد الجبار بن وائل
بن حجر لم يسمع من ابيه ولا اذكره يقال انه ولد بعد ابيه باشر انتهى وفيه ايضا بعد روايته حديثا
آخر متصلا بالرواية السابقة من طريق علقمة عن ابيه هذا حديث حسن غريب صحيح وعلقمة

علقمة بن وائل بن حجر بن عبد الجبار

حيث قال حديث وأبى بن جرير رواه أبو داود والطبراني من حديث عبد الجبار بن وأبى عن أبيه ولم يسمع منه انتهى وصحيفة في بلوغ المرام حيث ذكرني باب صحة الصلوة حديث وأبى صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم فكان يسمع عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وعن شماله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته رواه أبو داود بإسناد صحيح انتهى حيث حكم على إسناد الحديث المذكور بالصحة المستلزم لحواه عن الإرسال والافتقار ومن المعلوم الواقف على سنن أبي داود أن هذا الحديث المروي فيه إنما هو من طريق علقمة عن أبيه فعلم بذلك أنه اختار سماعه عنه والأحكام بما حكم وأبى اختاره الترمذي والبخاري كما حكاه عنه في كتاب الحدود وابن الأثير وابن عبد البر والسماعاني وغيرهم على أن الذي لم يسمع هو عبد الجبار وإن علقمة سمع من أبيه وتشهد له روايات سنن النسائي التي سردناها المشتبهة على لفظ التحدث والأخبار فيما بين علقمة وأبيه وهما الضمان في السماع ويؤيده صنيع الحافظ قاسم بن قطلوبغا في تنقيح الأحاديث الاختيار شرح المختار حيث نقل فيه حديثاً فيه علقمة عن أبيه وهو حديث مصنف ابن أبي شيبة حديثاً وكيع عن موسى بن عيسى عن علقمة بن وأبى بن جرير عن أبيه قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم وضع يمينه على شماله في الصلوة تحت السرقة وقال هذا سجد وكيع أحد الأعلام وموسى بن عيسى وأئمة ابوجاتم وأخرج له النسائي وعلقمة أخرجه البخاري في رفع اليدين وسلم في صحيحه والأربعة وثقة ابن حبان انتهى فإن قلت ذكرت في فتح القدير حديث وأبى أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما بلغ غير المفضوب عليهم ولا الضالين قال آمين وإخفى بها صوته المروي في جامع الترمذي وسند أبي يعلى ومع الطبراني وسند رك الحاكم وسنن الدارقطني وسند أحمد وغيرهم من طريق شعبة عن سلمة بن كهيل عن جبرائيل العنبر عن علقمة بن وأبى عن أبيه وقال رواه أبو داود والترمذي وغيرهم بآسان عن سلمة بن كهيل عن جبرير عن عن وأبى بن جرير وفيه رفع بما صوته فقد خالف سيفان شعبة في الرفع وفي أن جبرير العنبر وفي عدم ذكر علقمة وفيه علمه أخرى ذكرها الترمذي في علله الكبر قال إن سال البخاري هل سمع علقمة من أبيه فقال أنه ولد بعد موت أبيه ستة أشهر انتهى غير أن هذا انقطاع أن ثم قد خرج الدارقطني وغيره رواية سيفان بأنه أحفظ وقد روى البيهقي عن شعبة في الحديث رافعا صوته انتهى

كلام ابن الهمام فذا يدل على اختياره عدم سماع علقمة عن ابيه وهو شيخ قاسم واستاذة فلا حق
 بالاخذ قوله لا قوله قلت كلا فان ابن الهمام اشار الى ضعف هذه العلقة بقوله ان ثم وكيف لا
 وقد نقل الترمذي بنفسه في جامعه كما ذكرنا من البخاري ان الذي ولد بعد موت ابيه و
 لم يسمع منه هو عبد الجبار ولم يقل احد منهم بان كلا منهما ولد بعد موته ويؤيده ايضا ما ذكره ابن
 حبان وما نقله ابو داود عن ابن معين ان الذي ولد بعد موت ابيه هو عبد الجبار وما حكم الترمذي
 ان علقمة اكبر منه كما نقل كل ذلك اقول هو لا الاكبر كافيته للاستناد عند الماهر نعم تخالف رواية
 ابى داود في سننه في باب رفع اليدين حديثا بعيدا عن عمر بن ميسرة ناهى عبد الوارث بن سعيد نا
 محمد بن حمادة حديثي عبد الجبار بن وائل قال كنت فلانا لا اعقل صلوة ابى فحدثني وائل بن علقمة
 عن ابى وائل بن حجر قال صليت مع رسول الله فكان اذا كبر رفع يديه الحديث الا ان يقال هذا
 قول علقمة لا عبد الجبار كما نقله ابن حجر عن البراء بن ربيعة اليه وهم من احد الرواة كما هم في لفظ وائل
 بن علقمة والظاهر علقمة بن وائل ولو سلم انه قول عبد الجبار فنقول ليس فيه تصریح بكونه كذلك
 في حياة ابيه فيمكن ان يكون معناه كنت صبيا لا اعلم كيفية صلوة ابى ولا رواية فحدثني اخى علقمة
 عن ابى وائل بن حجر انه قال صليت الخ فاحفظ هذا كله لعلك لا تجده من غيرى ولو لا
 غرابة المقام لايستت بازيد ما ذكرته مما هو مخزون في صدرى ولترجع الى ما كنا البصده
 تشكيك سقوط الحد بوطى المحارم المنكوبة مخالف للكتاب الله الحاكم باقامته الحد على كل
 زان تفكيك لامخالفه اصلا لما عرفت ان سقوطه كان بشبهة فحكم الكتاب مقيد بدلالة
 الاجماع بما اذا لم تكن شبهة تشكيك سقوطه مخالف للاجماع فانهم اجمعوا على ان لو طى بالمحرم
 حرام وزنا تفكيك هذا باطل بلا نزاع فانهم وان اجمعوا على انه حرام لكن لا يثبت منه
 اجماعهم على انه زنا فليس ان كل طى حرام يكون زنا ولو سلم كونه زنا فليس كل زنا موجب
 للحد بدلالة الاجماع كما مر غير مرة تشكيك سقوطه مخالف للعقل تفكيك كونه مخالفا للعقل
 العامى غير مضر كونه مخالفا للعقل الفقهي غير لازم كما مر حقيقة فلا تغفل تشكيك سقوطه مخالف
 للاحادِيث الواردة فمن ينسج او يلقح على امرأة ابيه وغيره من محارمه من الامر بالقتل وقطع
 الراس اخذ المال كما مر ذكره فاني الانفاذة الاولى تفكيك هذا من فاسد وهم كاسد فانه

لم يرد حديث صحيح صريح بوجوب حد الزنا المقدر الشرعي وهو الرجم والجلد مع تعزيب عام
او بدونه على واطى المحارم بعد نكاحهن وليس كل عقوبة جعلت بعوض سيئة حدا فلانما فاة بين
سقوط الحد وبين الامر بالقتل وغيره والدليل على ان الامر بالقتل وقطع الراس واخذ المال
الوارد في الاحاديث المذكورة ليس حدا بل مكالا وسياسة لطرق عديدة الاولى انه قد اتفق
الكتاب والسنة على ان حد الزنا في احد امرين اما الرجم واما الجلد وقد وردت السنن في الاخبار بزيادة
تعزيب عام مع الجلد ولذا دخله الشافعية وغيرهم في الحد وحمله الحنفية على السياسة وتوافق المصلحة
واتجموا على ان حد الزنا هو احد الامرين لا غير فان زيد عليه القتل واخذ المال وقيل انه حد الصيا
لزممت مخالفة الكتاب والسنن المشهورة واجماع الامة الشافعية ان لم يرد حديث بلفظ الرجم
بل ورد بلفظ القتل وكل ما شرع فيه القتل شرع فيه التعزيب حتى في القصاص كما خرج
ابوداؤد والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم عن شداد بن اوس قال قال رسول الله
ان الله كتب الاحسان على كل شئ فاذا قتلتم فاحسنوا القتلة واذا نكحتم فاحسنوا النكحة
ولمجد احدكم شفرة وليرح ذبيحته ومعلوم ان رجم الزاني بالجحارة الى ان يموت قتل مشدد
فعلم ان القتل غير الرجم فلا يكون حد الثالث انه ورد في رواية الامر لضرب العنق والايدين
بالراس ومن المعلوم ان الزاني المحصن لا يقطع عنقه ولا يؤخذ راسه بل يرمم بالجحارة حتى
يموت فعلم ان ضرب العنق واخذ الراس ليس بحد الرابع ان الكتاب السنن المشهورة
 واجماع الامة فرقت بين حد المحصن وغير المحصن والاحاديث المذكورة حاكمة بقتل كل من
 وقع على محرمة من دون اشتراط ان يكون محصنا فمما يدل على انه ليس حدا بل سياسة
الخامس ان بعض الروايات حكمت بقتل من نكح محرمة من دون ان يذكر وطية وهذا
يدل على انه ليس بحد فانه لو كان حدا لما اقيم بحد النكاح فان مجرد النكاح ليس بحد ناقطعا
السادس ان بعض الروايات امرت باخذ المال ومعلوم ان اخذ المال ليس حدا للزنا
انما هو جزو تعزيب السابع انه ورد في كثير من العقوبات الامر بالقتل فمن ذلك الامر
بقتل من شرب الخمر في المرأة الرابعة حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سكر فاجلده
ثم ان سكر فاجلده ثم ان سكر فاجلده فان عاد الرابعة فاقتله واخرجه بالفاظ المتعارفة احمد

عليها بل ليتقطع ذكر ارتكاب الفاحشة بها وكذا الامر بقتل الفاعل والمفعول به في اللواط ليس على
انه حد له فان الصحابة اختلفوا في جزاء اللواط فمنهم من امر بالزجر روى ذلك عن عثمان وعلي
كما اخرج ابن ابي شيبة وغيرهم ومنهم من امر بالحرق كابن بكير الصديقي فان خالد بن الوليد
كتب اليه انه وجد رجلا في بعض نواحي العرب يبيع كما يبيع المرأة فجمع الصحابة فسلم فكان
اشدهم قولا فيه علي بن ابي طالب فقال نرى ان نحرق بالنار فاجتمع رأيهم على ذلك اخرج
ابن ابي الدنيا ومنهم من امر بالتكليس هو ان يكتس من اعلى الجدار ثم يرمي بالحجارة اخرج
ابن ابي شيبة والبيهقي عن ابن عباس وفي الباب آثار واخبار مبسوطة في الدر المنثور وغيره
فلو كان القتل المردى حد لما وقع الاختلاف بين الصحابة لاسيما ان ابن عباس هو الذي
ورى القتل ثم اتمى بالتكليس فان كان القتل المذكور في باب بطلان المحارم حد كان القتل
المذكور في هذه الاخبار ايضا حدا فلا فرق بينه وبينه واذ ليس فليس فالفاعل بوجوب الحد
بطلان المحارم مستندا بالامر بالقتل فيه ظنا منه انه حد يلزم عليه ان يقول بكون القتل في
اي موضع وقع الامر جدا وبين الفرق دأني له ذلك الحق القراح في هذا المقام ان النبي
صلى الله عليه وسلم امرني ارتكاب نواحي مستفحشة وذنوب مستفحشة وذكر رصده وفاحشة بالقتل
تتبعها وسياسة وقطعا لا تتهاك الحرمات الموجب للفساد في الارض لا اعلى انه حد مقرر فاحفظ
هذه الوجوه السبعة فانها من سوانح الوقت العزيزة وفي شرح معاني الآثار للطحاوي
بعد ذكر الاحاديث التي نقلنا باعنه في الافادة الاولى قال ابو جعفر فذهب قوم الى ان
من تزوج ذات نحر منته وهو عالم بجرمتها عليه فدخل بها ان حكمه حكم الزاني وانه ليقام عليه
هذا في الرجم او الجلد واحتجوا في ذلك بهذه الآثار ومن قال بهذا ابو يوسف ومحمد وقالهم
في ذلك آخرون فقالوا لا يجب في هذا الزاني ولكن يجب فيه التعزير والعقوبة البليغة
ومن قال بذلك ابو حنيفة وسفيان الثوري وكان من الحجج على الذين احتجوا عليه باذكارنا
ان في تلك الآثار امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقتل وليس فيه ذكر الرجم ولا ذكر اقامته الحد
وقد اجمعوا على ان فاعل ذلك لا يجب عليه القتل انما يجب عليه في قول من يوجب الحد
الرجم ان كان محصنا فلما لم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم رسول الله بالرجم وانما امره بالقتل

ان ذلك القتل ليس بجد الزنا ولكن لمعنى خلاف ذلك فهو ان ذلك المتزوج فعل بفعل
 من ذلك على الاستحلال كما كانوا يفعلون في الجاهلية فصار بذلك مرتدا قاهر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان يقتل به ما يفعل بالمرتد وهكذا كان ابو حنيفة وسفيان يقولان في هذا المتزوج اذا اتى في
 ذلك على الاستحلال انه ليقيل فاذا كان ليس في هذا الحديث ما يعني ما يقول ابو حنيفة وسفيان
 لم يكن حجة عليهم لان مخالفتها ليس بالنكاح اولى منها وفي ذلك الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عقد لابي بردة الرأية ولم تكن الرايات تعقد الا لمن امر بالمحاربة والمبعوث على اقامته
 حد الزنا ليس بمور بالمحاربة وفي الحديث ايضا ان بعثته الى رجل تزوج امرأة اميه وليس فيه
 انه دخل بها فاذا كانت هذه العقوبة مقصودا بها الى المتزوج لتزويجه دل ذلك على انها
 عقوبة وجبت بنفس العقد لا بالدخول ولا يكون ذلك الا اذا عاقد مستقل لذلك فان قال
 قائل هو عندنا على انه تزوج ودخل قيل له وهو عند مخالفك على انه تزوج واستحل فان
 قال ليس للاستحلال ذكر في الحديث قيل له دلالة دخول ذكر في الحديث فان جاز ان يحل
 معنى الحديث على دخول غير مذكور في الحديث جاز لفحصك ان تحمله على استحلال غير مذكور
 وقد روى في الحديث حرف زائد على ما في الآثار الاول حدثنا حسين بن نصر قال حدثنا
 يوسف بن عدي نا عبيد الله بن عمرو عن زيد بن ابى انيسة عن جابر الجعفي عن زيد بن
 البراء عن امية قال لقي خاله ومعه رأية فقلت له الى اين تنهب قال لعشني رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الى رجل نكح امرأة اميه ان اقله واخذ ماله وقد روى في ذلك ايضا عن غير البراء حدثنا
 محمد بن علي بن داود وهند ومحمد بن الورد قالوا نا يوسف بن مبارك الكوفي قال نا عبيد الله
 بن ادریس عن خالد بن ابى كريمة عن معاوية بن قرة عن امية ان النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم بعث جد معاوية الى رجل عرس بامرأة اميه ان يضرب عنقه ويحسم ماله فلما امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في هذين الحديثين باخذ مال المتزوج وتخميسه دل ذلك على ان المتزوج كان تزويجه
 مرتدا محاربا فوجب ان يقتل لردته وكان ماله كمال الحربيين لان المرتد الذي لم يحارب
 كل قد اجمع في ماله على خلاف الخميس فقال قوم وهو ابو حنيفة واصحابه ومن قال بقولهم
 ماله لورثة المسلمين وقال مخالفتهم ماله كله في الخمس فيه لم يوجب عليه نخل ولا ركاب

الحق عيسى بن علي بن عبد الله عليه وسلم مال المتزوج الذي ذكرنا دليل على انه قد كانت منه الردة
 والحجارية جميعا فاتفق بما ذكرنا ان يكون على ابني حنيفة وسفيان حجة في ذلك الحديث انتهى
 كلامه قلت اولي التقارير هو الذي ذكرنا ان الامر بالنقل ونحوه محمول على التعزير والسياسة
 حملاه على نظائره واما هذا دفع الذي ذكره بطوله ففيه ان الامر بالنقل لا يدل على الارتداد
 لاحتمال كونه للسياسة وكذا اعتقد الراية لا يدل على الردة والحجارية فانه يجوز ان يكون المتزوج
 المذكور متقدما مصر على ما تركه من غير احتمال فعقدت له الراية مبالغة في الزجر والترهيب
 وكذا اخذ المال يجوز ان يكون تعزيرا بالمال على ان العمل على الارتداد ان شئ في حديث
 البراء لا يمتشي في حديث ابن عباس الوارد بصيغة العموم على ما ذكره فان قلت
 كيف يجوز حمل اخذ المال على التعزير على رأي الحنفية وهم لا يجوزون ان التعزير به قلت
 عدم التعزير باخذ المال ليس متققا عليه فهم فنه من يجوزونه ومنه قاطبة كان
 في ابتداء الاسلام فنه فنه فمن لمن منعه ان يقول بفسخه منها ايضا فانه متفقون على ان التعزير
 باخذ المال كان مشروعا وانما الخلاف في بقاءه ورفع قال ابن تيمية في الجواب عن شرح
 كثر الدقائق لم يذكر محمد التعزير باخذ المال وقد قيل روي عن ابني اوسنت ان التعزير من
 السلطان باخذ المال جائز كذا في الظهيرية وفي الخلاصة سمعت من اثمة ان التعزير باخذ
 ان راى القاضي ذلك او الالى جاز ومن جملة ذلك من لا يفتي بانه يجوز التعزير باخذ المال
 انتهى واقاد في البرازية ان معنى التعزير باخذ المال على القول به انه لا يفتي به من ماله من
 مدة ليس بجرم يعيده الحاكم اليه لان ياخذ الحاكم لنفسه ولا البيت مال ما توجبه المصلحة
 اذ لا يجوز لاحد من المسلمين اخذ مال احد بغير سبب شرعي وفي الفتاوى كلفية الانذار
 ان ياخذ فميسكما فان ليس من توبه ليصرفها الى من يريد وفي شرح الاشارة تعزير بالمال
 كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ انتهى والاصل ان المذهب عدم التعزير باخذ مال فنه كلامهم
 ومثله في الدر المختار وغيره فان قال قائل كيف يجوز حمل التعزير على السياسة مع
 ان الحنفية مصرحون بان التعزير تنادي بوجوب الحد اكثر من تسعة وثمانين مائة مائة قلنا باننا
 ذاك ان التعزير بالضرب فان التعزير قد يكون بالنفع على العنق والذنب في نظر القاطن

له بوجه عبوس وبشتم غير القذف وبالحبس وبالغنى عن البلدة وبالقتل وبالضرب بغير ذلك فان
 اقتضى راى القاضى الضرب فى خصوص واقعة فمبني له ان ينقصه من مقدار ادنى الحدود
 وهو اربعون سوطا لشارب الخمر الغير الحركه احققة ابن الهمام فى فتح القدير وغيره فالمراد من قولهم
 ان اكثره تسعة وثلاثون سوطا انه لا يزيد عليه اذا اثار الضرب لانه ليس بالتعزير اشد منه وقد حو
 بالقتل سياسته فى مواضع قال فى البحر قد ذكر والتعزير باثبات قال فى التبيين سئل المندلانى
 عن رجل وجد مع امرأته رجلا اكل له حلة قال ان كان يعلم انه يهرج بالاصباح والضرب
 بمادون السلاح لاوان كان يعلم انه لا يزن الا بالقتل بل بالقتل فى المينة راى رجلا مع
 امرأته وهو يزن بها اوع محرمه وهما مطاوعتان قتل الرجل والمرأة جميعا انتهى وفى رد المحتار
 على الدر المختار رايت فى الصارم المسلول لابن تيمية ان من اصول الحنفية ان ما لا قتل فيه عندهم
 مثل القتل بالنقل والجماع فى غير القبل اذا نكر فلا مام ان يقتل فاعله وكذلك له ان يزيد على
 الحد المقدر اذا راى المصلحة فى ذلك فيجلبون ما جاء عن النبى صلى الله عليه وسلم ومجاهد من
 القتل فى مثل هذه الجرائم على انه راى المصلحة فى ذلك وليمونه القتل سياسته وكان حاصله
 ان له ان يعزير بالقتل فى الجرائم التى تعظمت بالنكرار وشرع القتل فى جنسها وانما افقت
 اكثرهم بقتل من سب النبى صلى الله عليه وسلم واكثر منه من اهل الذمة وان اسلم بعد اخذه
 وقالوا ليقبل سياسته انتهى ومن ذلك ما سيذكره المصنف اى مؤلف الدر المختار ان للامام
 قتل السارق سياسته اى ان تكرمه وسياقى ايضا قبيل كتاب الجهاد ان من تكرم الخنى منه
 فى المصر قتل به سياسته لتسعيه بالفساد وكل من كان كذلك يدفع شره بالقتل وسياقى ايضا
 فى باب الردة ان الساحر او الزنديق الداعى اذا اخذ قبل توبته ثم تاب لم يقبل توبته وبقيل
 ولو اخذ بعد ما قبلت وان الخناق لا توبة له انتهى وفى فتح القدير فى ذكر عقوبة تركب اللواط
 يعزروا سبعين حتى يموت او يتوب لو اعدا اللواط قتلها الامام سياسته انتهى ومثل هذا فى كتب
 الحنفية كثيرة لا خوف الاطالة والملاحة لسرته منها الحى الغفير فان وسوسك جذا لولم
 انه اذا حمل القتل وغيره الوارد فى الاحاديث على التعزير والسياسة دون العقوبة المقدرة
 لزمت منه المداينة المستزمنة للجأفة على ارتكاب مثل هذه الفاحشة لان اقامة التعزير مخيرة

الى راي القاضي وروية المصلحة فان حصر بان التوفيق الى رايه انما هو في اختيار انواعه بحسب نظر
 المصلح الشرعية واعتبار مقادير الجرائم المكتسبة لاني نفس التعزير فان اقامته واجبة كاقامة الحد
 بل وجوبه اشد وادوم من وجوب الحد ووقال في اصاب الاحتساب التعزير واجب كالحكم لانه
 جزا فعل هو محظور فيكون واجبا بخلاف التاديب لانه غير واجب بل مباح انتهى وقال ايضا
 يفرق بين التعزير الحد من جوده احدهما ان الحد مقدر شرعا والتعزير مفوض الى راي الامام
 الثاني ان الحد يندرج في الشبهات والتعزير يحجب مع الشبهة الثالث ان الحد لا يحجب تعذيب
 والتعزير لا يشرع عليه الرابع ان الحد يطلق على الذمي اذا كان مقدرا والتعزير لا يطلق عليه
 وانما يسمى عقوبة انتهى وفي البحر اجتمعت الامة على وجوبه في كية لا توجب الحد كما في المشيدين
 انتهى وفيه ايضا نصار الحاصل ان كل من ارتكب معصية ليس فيها حد مقدر فثبتت عليه
 عند الحاكم فانه يجب فيها التعزير انتهى وفي الذخيرة البرانية وعزائمه المفتين ان كان من جنس
 ما يجب به الحد ولم يجب لما منع وعارض يبلغ التعزير اقصى غايته وان كان من جنس ما لا يجب
 فيه الحد لا يبلغ اقصى غايته ولكنه مفوض الى راي الامام انتهى وفي السراجية من وطئ بشبهة
 عز راي وجوبه انتهى وخلاصة المرام في المقام ان الامام الاعظم العمام الاخير بابا حنيفة المتقدم
 ومن تبعه يرجح قوله من الفقهاء الكرام والعلماء العظام لم يحكموا بسقوط الحد عن وطئ بالجماع بعد كراهة
 الاصح قاطعة وبراهين ساطعة ومع ذلك اوجبوا عليه التعزير وشدوا عليه النكير وعلموا بالاحاديث
 الواردة في باب منع الحد والاحاديث الواردة في خصوص هذا البحث المشهورة كليهما ومعلوم كلا
 منهما على ما يناسب مقامهما فمن طعن عليهم فطعنهم مردود وعليه ومن قال انهم خالفوا الله ورسوله
 في هذه المسئلة فبالقوله مال كلامه راجع اليه ومن لم يفهم حقيقة الامر بعد ما اوضحناه فليتهم نفسهم
 ومن لم يسدلسانه عن الطعن بعد نظر ما فصلناه فليترك على نفسه هذا آخر الكلام في هذا المقام
 والحمد لله على الاتمام والصلوة والسلام على رسول الله سيد الانام وآله وصحبه الغر الكرام وكان ذلك ليلة
 السبت السادس والعشرين من الشهر الحرام المرجل الشهير رجب من شهر السنة الثامنة والتسعين بعد
 الالف والمائتين من الهجرة على صاحبها افضل الصلوات وازكى التحية وآسال الله
 سوال الضارع الخاشع ان يتقبل مني هذا التاليف وسائر تاليفاتي ويجعلها نافعة

العبادة وذرية لنجاتي انه على ذلك قدير وبالااجابة جدير واني استغفر الله عافني
به القلم اوزلت به القدم وارجو من عشر عليه العفو والكرم عسى الله ان يصفح عن عشرته
يوم الزم و آخر كلامنا ان الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على رسوله سيدنا
محمد وعلى آله وصحبه اجمعين آمين

الحمد لله الذي عين لنا الاحكام وتبين الحلال والحرام لا يخصى نعمائه ولا تعدد افضال لائه
الى امد فياى لسان احمده وباي خيان اشكره وبالصلاة والسلام على رسوله سيدنا
ومولانا محمد سيد الانام وعلى آله واصحابه اولى الفضل والاکرام وعلى من تبعهم من
العلماء الكرام والفضلاء العظام الى يوم القيام اما بعد فبشرى لكم ايها الطلاب وطوبى
لكم يا اولى الابواب ان القول الجازم في سقوط الحد بتركاح المحارم
الذى هو للعالم الجليل والكمال النبيل الجبر الطمطم والبر القمقام بطل الفضلاء افضل العلماء
سالك سبل تحقيق الفروع والاصول ما لك ازمة التدقيق في المنقول والمعقول قانع
اساس البدعة قاطع عروق الضلالة استاذنا واستاذنا الاعظم اخي المعظم جامع
البركات المكنى بابي الحسنات مولانا الحافظ الحاج محمد عبدالحى غفر له الله اولى كل
طبيعه باهتمام ذى المروءة والامتنان اخينا المعظم المكنى بابي الفيض محمد يوسف ختن
مولانا المرحوم في المطيع اليوسفى الواقع في فراغى محل من محلات الكهنة فجا محمد الله
لنعالى مما تجلوه البصائر ويشتاق اليه الناظر وكان ذلك في شهر ذى الحجة
من شهر السنة الرابعة عشر بعد ماضى من الف وثلثمائة سنة من

هجرة خير الانام عليه اله افضل التحية والسلام

هو انا الراجى رحمة الله البارى محمد بن المدعو

محمد بن عبد البهادى الاضارى رزقه الله شفاعة

بنية الامم القار

954
5/5
X

